

حديث توسل الأعمى بالنبي ﷺ

دراسة حديثية

د. أحمد عبد اللَّه المخيال

حديث توسّل الأعمى بالنبي ﷺ
دراسةٌ حديثيّة

د. أحمد عبد الله عيد المخيال (*)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الله ﷻ أرسل رسوله ﷺ بالهدى ودين الحقّ وبهذا أخرج الله النّاس من الظلمات إلى النور، قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [الصف: ٩]، والهدى هو العلم النافع الذي جاء به ﷺ من كتابٍ وسنةٍ، ودين الحق العمل الصالح الذي يصلح به ويُقبل عند الله سبحانه، وقد وردت نصوص كثيرة من القرآن الكريم والسنة النبوية في فضل العلم.

فقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وامتدح الله سبحانه أهل العلم وأثنى عليهم فقال:﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، فبالعلم يتقرّبُ العبدُ إلى الله ويزداد في خشيته، قال ابن القيّم: (وَلَو لم يكن فِي الْعلم إلا الْقرب من رب الْعَالمين والالتحاق بعالم الْمَلَائِكَة وصحبة الْمَلأ الأعلى لكفى بِهِ فضلا وشرفا، فَكيف وَعز الدُّنْيَا وَالْآخِرَة مَنُوط بِهِ ومشروط بحصوله)(1).

(*) أستاذ مشارك في قسم التفسير والحديث- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة الكويت.

(1) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن القيّم: (١/ ١٠٤).

ومن خصائص شريعة الإسلام أنها شملت جوانب الدين كلّه فلم تدع خيرًا إلا وبينته ولا شرًا إلا حذرت منه وأوضحت السنة النبويّة ذلك أوضح بيان وأتمه، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وكان من هذا البيان ما جاء في أمر التّوسل والقرب من الله تعالى موضّحًا ما جاء في قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥].

وجاءت السنّة النبويّة صريحة في توضيح أن التّوسل المشروع ما كان مقتصرًا على ما كان بالله أو بأسمائه وصفاته، أو بدعاء الرّجل الصالح الموجود، أو التّوسّل بالعمل الصالح، وأردتُ في هذا البحث دراسة حديث توسّل الأعمى بالنبي ﷺ الحديث الوارد في التّوسّل، وبيان مفهوم الاستدلال به بدراسة متخصصة.

أهميّة البحث:

تكمنُ أهميَة هذا البحث في تعلّقه بأمر التّوسل بالنبيّ ﷺ، وأهميته لارتباطه بأمر ما يجب تجاه النبي ﷺ.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول اختلاف العلماء في تصحيح حديث التوسّل بالنبي ﷺ وصحة الاستدلال به، وقد عالجتُ ذلك حسب القواعد العلميّة كما سيأتي.

حدود البحث:

أتناول دراسة حديث التوسّل بالنبي ﷺ من خلال روايات الحديث في مصادره الأصليّة حسب ما اقتضاه تحقيق روايات الحديث سندًا ومتنًا.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تلبية حاجة النظر في ثبوت هذا الحديث وتخريج رواياته والحكم عليها وعلى زياداته، والنظر في معناه وصحة الاستدلال به.

منهج البحث وإجراءاته:

التزمتُ في هذا البحث إظهار الصّنعة الحديثية في تخريج روايات الحديث، وإظهار استدلال العلماء بالروايات الحديثية المختلفة متى ثَبَت لديهم الاحتجاج به، وقد اقتصرتُ على دلالة نصوصِ روايات الحديث؛ وما يلتقي معها من الآراء دون الخروج عنها، والتّعرّض للآراء في المسألة وأقوال المخالفين.

وقد سرتُ في هذا البحث وفق ما يلي:

١. منهج الاستقراء: قمتُ بجمع روايات حديث التوسّل بالنبي ﷺ من مصادرها الأصلية، وبيان أقوال العلماء فيه.

٢. منهج التحليل: أقوم بتحليل هذه الأقوال من تلك الروايات.

٣. دراسة الرُّواة، وهي كالآتي:

ا. أذكر أقوال النّقاد في الرّاوي الذي يحتاجه المقام.

ب. إن كان الراوي متفقًا على توثيقه أو تضعيفه أو أكثر الأقوال على ذلك فإنّي أبيّن ذلك.

ت. إن كان الراوي مختلفًا فيه فإنّي أذكر مجمل أقوال النّقّاد ثم أذكر الخلاصة التي تُستفاد من مجموع الأقوال على ضوء قواعد الجرح والتعديل.

سبب اختيار البحث:

اخترتُ هذا البحث لعدة أسبابٍ منها:

١. اختلاف المحدثين في تصحيح بعض روايات الحديث وتضعيفها، بما يترتب عليه من الاختلاف في الاستدلال به.

٢. حديث الأعمى هو العمدة في الاستدلال عند المجوزين للتّوسّل بذات النبيّ ﷺ[1]، فكان لا بد من دراسته وبيان الوجه الراجح فيه.

٣. بيان الراجح في درجة الحديث بما يقتضيه البحث حسب القواعد الحديثيّة.

كما يمكن أن يُعدّ هذا البحث بهذه الصورة إسهامًا في تقوية الدراسات التحليلية في نصوص السنّة النبوية، حيثُ جاء لجمع طرق الحديث وبيان صحّتها من ضعفها، وإيضاح ما فيها من الاستدلال والفوائد، وغير ذلك من الأسباب.

الدراسات السابقة:

تتبعتُ الدراسات السابقة المتعلقة بحديث توسّل الأعمى بالنبي ﷺ فلم أقف على بحثٍ علمي أكاديمي أو دراسةٍ متخصصة في السنّة النبويّة تجمع أطراف الموضوع، مع ما له من أهميّة، ممّا يصرفني عن الشروع في هذا البحث، لكن أهل العلم سبقوا في بيان درجة الحديث وحكم التوسّل وأنواعه والجواب عن المخالفين في ثنايا كتبهم، ووقفتُ على بحث علمي بعنوان: "حديث الضرير في التّوسّل عند أهل السّنة والجماعة – دراسةٌ عقديّة–"، إعداد هند بنت دخيل الله القثامي، أستاذ مساعد في جامعة أم القرى، منشور في مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانيّة، العدد ١٥، ١٤٤٠ هـ، ومن خلال عنوان البحث والنظر في مباحثه، يظهر أنّ الدراسة متعلقة بأمور عقديّة.

ووجدتُ شيئًا من المذاكرة حوله في مواقع علمية في الشبكة العنكبوتية.

التعقيب على الدراسات السابقة، والجديد في هذا البحث:

بعد ذلك فإنه لا زالت الحاجة قائمة لإبراز طرق الحديث في المصادر الحديثيّة ودراسة أحوال الرُّواة، والنظر في الخلاف، ومناقشة المسألة التي يدور عليها الحديث من خلال رواياته.

---

(١) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المباركفوري (٨/ ٢٦٦).

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة: وقد بينتُ فيها أهمية البحث وسبب اختياره، ومشكلة البحث، وحدوده، ومنهجي في بحثه، والدراسات السابقة فيه، ثمّ خطة البحث.

تمهيد: تعريف التّوسل لغةً، وشرعًا.

المبحث الأول: تخريج حديث توسّل الأعمى بالنبي ﷺ، والحكم عليه. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تخريج حديث توسّل الأعمى بالنبي ﷺ من مصادره الأصليّة.

المطلب الثاني: دراسة أسانيده.

المطلب الثالث: الحكم عليه وبيان درجته.

المبحث الثاني: دراسة حديث توسّل الأعمى بالنبي ﷺ وما يُستفاد منه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان المعاني اللغويّة للحديث.

المطلب الثاني: المعنى الإجمالي للحديث، والأحكام المستفادة من رواياته.

المطلب الثالث: دلالة روايات الحديث في التعامل مع التّوسل بالنبي ﷺ.

الخاتمة : وفيها أهم نتائج البحث، ثم الفهارس اللازمة.

تمهيد

تعريف التّوسل لغةً، وشرعًا

التوسل لغة:

التّوسّل من طلب الوسيلة، ومعنى الوسيلة في لغة العرب ما يُتوصّل به للتقرّب عند الغير من ملكٍ وصاحبِ جاهٍ، قال الجوهري في صحاحه: (وسل الْوَسِيلَةُ: مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى الْغَيْرِ، وَالْجَمْعُ الْوَسِيلُ وَالْوَسَائِلُ. وَالتَّوْسِيلُ وَالتَّوَسُّلُ وَاحِدٌ، يُقَالُ: وَسَّلَ فُلَانٌ إِلَى رَبِّهِ وَسِيلَةً، وَتَوَسَّلَ إِلَيْهِ بِوَسِيلَةٍ، إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيْهِ بِعَمَلٍ)(١)، وفي القاموس: (الوسِيلَةُ والواسِلَةُ: المَنْزِلَةُ عند المَلِكِ، والدَّرَجَةُ، والقُرْبَةُ. وَوَسَّلَ إلى الله تعالى توسيلاً: عَمِلَ عَمَلاً تَقَرَّبَ به إليه كتَوَسَّلَ. والواسِلُ: الواجِبُ، والراغِبُ إلى الله تعالى)(٢).

التوسل شرعاً:

التّوسّل يُفسّر من نصوص الكتاب والسّنة بأنه التقرب إلى الله تعالى بما يُحبّه ويرضاه وذلك بطاعته وعبادته، وسؤاله بأسمائه وصفاته، واتباع أنبيائه ورسله، وهو ما أشار إليه سبحانه بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾[المائدة: ٣٥]. فأمرَ ربّنا سبحانه وتعالى بتقواه التي هي بفعل الأوامر واجتناب النواهي وهذا هو ابتغاء الوسيلة عنده ﷻ، قال قَتادَة: (أَيْ: تَقَرَّبُوا إِلَيْهِ بِطَاعَتِهِ وَالْعَمَلِ بِمَا يُرْضِيهِ)(٣)، وقال سبحانه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

---

(١) مختار الصحاح، الرازي (ص: ٣٣٨).

(٢) القاموس المحيط، الفيروزآبادى (ص: ١٠٦٨).

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر الطبري (٨/ ٤٠٤). وانظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٣/ ١٠٣).

ممّا سبق يتبيّن أن حقيقة الوسيلة إلى الله مراعاة سبيله بالعلم والعبادة وتحري مكارم الشريعة. وعلى هذا فهي مقاربة للقربة[1]، وأن الوسيلة: هي التقرب إلى الله تعالى بما يحب من الاعتقادات، والأعمال، والأقوال، وسؤاله تعالى بأسمائه وصفاته وبفضله، وهو لا يخرج عن معنى التقرب إلى الله بما يرضاه.

فمن أراد التوسل إلى ربه عز وجل فإنما يصل إليه عن طريق العمل بشريعته واتباع نبيه ﷺ، وأن التوسل الجائز هو ما كان شرعيًّا مستمدًا من أدلة الكتاب والسّنة.

(١) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي (٤/ ٣١٢).

المبحث الأول

تخريج حديث توسّل الأعمى بالنبي ﷺ والحكم عليه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تخريج حديث توسّل الأعمى بالنبي ﷺ من مصادره الأصليّة:

نصّ الحديث: عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: أَنَّ رَجُلًا ضَرِيرَ الْبَصَرِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يُعَافِيَنِي، قَالَ: "إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ أَخَّرْتُ ذَاكَ، فَهُوَ خَيْرٌ"، فَقَالَ: "ادْعُهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، فَيُحْسِنَ وُضُوءَهُ، وَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، وَيَدْعُوَ بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ، وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ، فَتَقْضِي لِي، اللهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ".

تخريجه:

مدار هذا الحديث على أَبِي جَعْفَرٍ الخَطْميّ وهو المديني، وقد اختُلف عليه في إسناده على وجهين – إبدالُ راوٍ بآخر–:

الوجه الأوّل: رُوِيَ عن أبي جَعْفَرِ الْمَدِينِيِّ، عن عُمَارَةَ بْنَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ، عنه به.

الوجه الثّاني: رُوِيَ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الخَطْميّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ، عنه به.

وقد روى الوجه الأول عن أبي جعفر المدِيني كلٌّ من:

١. شُعْبَةُ بن الحجّاج:

أخرجه أحمد في مسنده، عن عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ، ورَوْحٍ – ابن عبادة – كلاهما عن شُعْبَةَ عنه به، واللفظ له[1]، وزاد رَوحٌ: (وَتُشَفِّعُنِي فِيهِ، وَتُشَفِّعُهُ فِيَّ، قَالَ: فَكَانَ يَقُولُ هَذَا مِرَارًا. ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: أَحْسِبُ أَنَّ فِيهَا: أَنْ تُشَفِّعَنِي فِيهِ. قَالَ: فَفَعَلَ الرَّجُلُ،

(١) المسند، أحمد بن حنبل الشيباني (٢٨: ٤٧٨ ح ١٧٢٤٠، ١٧٢٤١).

فَبَرَأَ)، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة[١]، والمزّي في تهذيب الكمال من طريقه عن عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ عنه به[٢]، وعبدُ بن حُميد في مسنده عن عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ، حدثنا شُعْبَةُ، عنه بنحوه[٣]، والبخاري في التاريخ الكبير قال: وَقَالَ عَلِيٌّ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ عنه به، ولم يسق متنه[٤]، والترمذي في جامعه والنسائي في السنن الكبرى، وفي عمل اليوم والليلة كلاهما عن مَحْمُودَ بْن غَيْلاَنَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عنه به[٥] وقال الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَعْفَرٍ وَهُوَ الْخَطْمِيُّ)، وابن ماجه في سننه، عن أَحْمَد بْن مَنْصُورِ بْنِ سَيَّارٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عنه بنحوه، وفي آخره: (يَا مُحَمَّدُ إِنِّي قَدْ تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِتُقْضَى، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ")، وقال: (قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ)[٦]، وابن خزيمة في صحيحه، عن مُحَمَّدَ بْنُ بَشَّارٍ، وَأَبُو مُوسَى قَالَا: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، نا شُعْبَةُ عنه بنحوه، وقال: (زَادَ أَبُو مُوسَى: "وَشَفِّعْنِي

---

(١) معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني (٤/ ١٩٥٨ ح٤٩٢٦).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج المزي (١٩/ ٣٥٩).

(٣) المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَشّي (ص: ١٤٧ ح ٣٧٩).

(٤) التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري (٦/ ٢١٠).

(٥) الجامع الكبير، الترمذي، أَبْوَابُ الدَّعَوَاتِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ (٥/ ٤٦١ ح ٣٥٧٨)، السنن الكبرى، النسائي (٩/ ٢٤٤ ح ١٠٤٢٠)، وعمل اليوم والليلة، النسائي (ص: ٤١٧، ح٥٦٩).

(٦) السنن، لابن ماجه، أَبْوَابُ إِقَامَةِ الصَّلَوَاتِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا، بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْحَاجَةِ: (١/ ٤٤١ ح ١٣٨٥). وأبو إسحاق المذكور هو إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي نزيل بغداد، كما في شرح سنن ابن ماجة، للأثيوبي (٨: ٣٤٦).

فِيهِ" قَالَ: ثُمَّ كَأَنَّهُ شَكَّ بَعْدُ فِي: "وَشَفِّعْنِي فِيهِ")[1]، والحاكم في المستدرك، عن أبي الْعَبَّاسِ مُحَمَّد بْن يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، وعن أَحْمَد بْن سَلْمَانَ الْفَقِيهُ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ مُكْرَم كلاهما عن عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ، ثنا شُعْبَةُ عنه بنحوه[2] وزاد: (وَشَفِّعْنِي فِيهِ)، ثم قال: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ)، ومن طريقه البيهقي في دلائل النبوة عن مُحَمَّدَ بْن يُونُسَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بنحوه، وفيه قال عثمان: (فوالله مَا تَفَرَّقْنَا وَلَا طَالَ الْحَدِيثُ حَتَّى دَخَلَ الرَّجُلُ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ ضُرٌّ قَطُّ)[3]. وابن قانع في معجم الصحابة، عن مُحَمَّدِ بْنُ يُونُسَ، نا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ، نا شُعْبَةُ عنه بنحوه وفي آخره: (فَقَامَ، وَقَدْ أَبْصَرَ)[4].

٢. حمّاد بن سلمةَ:

أخرجه أحمد في مسنده، عن مُؤَمَّلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنَ سَلَمَةَ عنه فذكر الحديث[5]، والبخاري في التاريخ الكبير، قال: قَالَ شِهَابٌ - ابن عباد العبدي- حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عنه بنحوه مختصرًا[6]، والنسائي في السنن الكبرى وعمل اليوم والليلة عن مُحَمَّدَ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عنه به،

---

(١) الصحيح المسند، لابن خزيمة كتاب الصّلاة، بَابُ صَلَاةِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ: (١/ ٦٠٣ ح ١٢١٩).

(٢) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري (١: ٤٥٨ ح ١١٨٠، ١٩٠٩).

(٣) دلائل النبوة، للبيهقي، بَابُ مَا فِي تَعْلِيمِهِ الضَّرِيرَ (٦/ ١٦٦).

(٤) معجم الصحابة، لابن قانع (٢: ٢٥٧).

(٥) المسند، لأحمد بن حنبل (٢٨: ٤٧٨ ح ١٧٢٤٢).

(٦) التاريخ الكبير، البخاري (٦: ٢٠٩ ح٢١٩٢).

وزاد في آخره: (وَشَفِّعْنِي فِي نَفْسِي)[1]، وابن أبي خيثمة بنحوه، كما نقل إسناده ولفظه ابن تيميّة إلا أنه زاد في آخره: (وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك)[2].

وقد روى الوجه الثاني عن أبيْ جعفر المدِيني كلٌّ من:

١. هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير[3]، والنسائي في السنن الكبرى وفي عمل اليوم والليلة، عن زَكَرِيَّا بْن يَحْيَى، كلاهما – البخاري وزكريا– عن مُحَمَّد بْن الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عنه[4]، ولم يسق البخاري متنه، وزاد النسائي في آخره: ("وَشَفِّعْنِي فِي نَفْسِي"، فَرَجَعَ وَقَدْ كَشَفَ لَهُ عَنْ بَصَرِهِ)، وأشار البيهقي إلى طريق هِشَامَ الدَّسْتُوَائِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ به في دلائل النّبوة ، ولم يذكر إسناده إليه[5].

٢. رَوحُ بْنُ الْقَاسِمِ:

أخرجه ابن حبّان في المجروحين عن أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ زُهَيْرٍ[6]، والطبراني في الدعاء، عن الْحُسَيْن بْنِ إِسْحَاقَ[7]، والحاكم في المستدرك، عن حَمْزَةَ بْنُ الْعَبَّاسِ الْعَقَبِيُّ بِبَغْدَادَ، ثلاثتهم – أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى والْحُسَيْن بْنِ إِسْحَاقَ وحَمْزَةَ بْنُ الْعَبَّاسِ– عن الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، عن **عَوْن بْنِ عُمَارَةَ الْبَصْرِيُّ، ثنا رَوْحُ**

(١) السنن الكبرى، النسائي (٩/ ٢٤٤ ح ١٠٤١٩)، وعمل اليوم والليلة، للنسائي أيضًا (ص ٤١٧ ح ٥٦٨).
(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١: ٢٧٤).
(٣) التاريخ الكبير، للبخاري (٦/ ٢١٠).
(٤) السنن الكبرى، للنسائي (٩: ٢٤٤ ح ١٠٤٢١)، وعمل اليوم والليلة للنسائي أيضًا (ص: ٤١٧، ح ٦٦٠).
(٥) دلائل النبوة، البيهقي، بَابُ مَا فِي تَعْلِيمِهِ الضَّرِيرَ (٦/ ١٦٨).
(٦) المجروحين من المحدثين، لابن حبّان (٢/ ١٩٧ ت ٨٤٤).
(٧) الدعاء، للطبراني (ص ٣٢٠ ح ١٠٥٣).

بْنُ الْقَاسِمِ، عنه بنحوه، وقال الحاكم في آخره: ("اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ، وَشَفِّعْنِي فِي نَفْسِي"، فَدَعَا بِهَذَا الدُّعَاءِ فَقَامَ وَقَدْ أَبْصَرَ)، ثم قال: (تَابَعَهُ: شَبِيبُ بْنُ سَعِيدٍ الْحَبَطِيُّ، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ" زِيَادَاتٍ فِي الْمَتْنِ وَالْإِسْنَادِ، وَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ شَبِيبٍ فَإِنَّهُ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ")، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، والمعجم الصغير، عن طَاهِرِ بْنِ عِيسَى بْنِ قَيْرَسٍ الْمِصْرِيُّ الْمُقْرِئُ، ثنا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، وابن قانع في معجم الصحابة – مختصرًا– عن الْمَعْمَرِيُّ، نا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، كلاهما **عن ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَكِّيِّ – وهو شبيب بن سعيد–، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ** مطوّلًا بذكر قصّة[1]، وفيها: (وَرُحْ حَتَّى أَروحَ مَعَكَ، فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ فَصَنَعَ مَا قَالَ لَهُ، ثُمَّ أَتَى بَابَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ، فَجَاءَ الْبَوَّابُ حَتَّى أَخَذَ بِيَدِهِ فَأَدْخَلَهُ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ، فَأَجْلَسَهُ مَعَهُ عَلَى الطِّنْفِسَةِ، فَقَالَ: حَاجَتُكَ؟ فَذَكَرَ حَاجَتَهُ وَقَضَاهَا لَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: مَا ذَكَرْتُ حَاجَتَكَ حَتَّى كَانَ السَّاعَةُ، وَقَالَ: مَا كَانَتْ لَكَ مِنْ حَاجَةٍ فَأْذْكُرْهَا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ فَلَقِيَ عُثْمَانَ بْنَ حُنَيْفٍ، فَقَالَ لَهُ: جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا مَا كَانَ يَنْظُرُ فِي حَاجَتِي وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيَّ حَتَّى كَلَّمْتَهُ فِيَّ، فَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ: وَاللهِ مَا كَلَّمْتُهُ، وَلَكِنِّي شَهِدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَتَاهُ ضَرِيرٌ فَشَكَى إِلَيْهِ ذَهَابَ بَصَرِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "فَتَصَبَّرْ" فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَيْسَ لِي قَائِدٌ وَقَدْ شَقَّ عَلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "ائْتِ الْمِيضَأَةَ فَتَوَضَّأْ، ثُمَّ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ ادْعُ بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ"، قَالَ ابْنُ حُنَيْفٍ: فَوَاللهِ مَا تَفَرَّقْنَا وَطَالَ بِنَا الْحَدِيثُ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْنَا الرَّجُلُ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ ضُرٌّ قَطُّ)، وابن السّنيّ في عمل اليوم والليلة، عن أَبِي عَرُوبَةَ، حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ فَرَجٍ الرِّيَاشِيُّ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ يَحْيَى الثَّوْرِيُّ، قَالَا: ثنا **أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: ثنا أَبِي، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ** عنه بنحوه بدون ذكر القصّة[2].

(١) المعجم الكبير، للطبراني (٩: ٣٠ ح٨٣١١)، والمعجم الصغير، له أيضًا (١: ٣٠٦ ح ٥٠٨)، معجم الصحابة، لابن قانع (٢: ٢٥٨).
(٢) عمل اليوم والليلة، لابن السني (ص ٥٨١ ح ٦٢٨).

وأخرجه الحاكم عن أَبي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ الدَّبَّاسُ، بِمَكَّةَ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ الصَّائِغُ، ثنا **أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ الْحَبَطِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ** عنه بنحوه، بدون ذكر القصّة، ثم قال: ("هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَإِنَّمَا قَدَّمْتُ حَدِيثَ عَوْنِ بْنِ عُمَارَةَ لِأَنَّ مِنْ رَسْمِنَا أَنْ نُقَدِّمَ الْعَالِيَ مِنَ الْأَسَانِيدِ")(1).

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة، من طريق **إِسْمَاعِيلِ بْنِ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ عنه**، بطوله وذكر فيه القصة(2)، وأخرجه عبد الغني المقدسي في الترغيب في الدعاء من طريق **أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ ثَنَا أَبِي عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ** عنه بطوله، وذكر القصّة(3).

٣. شعبة بن الحجاج – في روايةٍ-:

وأخرج الطبراني في المعجم الكبير عن إِدْرِيسَ بْنِ جَعْفَرٍ الْعَطَّارُ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ، ثنا شُعْبَةُ عن أبي جعفر الخطمي عن أبي أُمامة عن عمّه عثمان بن حُنيف بنحوه(4).

المطلب الثاني: دراسة أسانيده، وفيه فرعان:

الفرع الأول: دراسة إسناد الوجه الأوّل:

١. طريقِ شُعْبَةُ بن الحجّاج:

● عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بن فارس: ابن لُقيط العبدي، أَبُو مُحَمَّد البَصْرِيّ، مَاتَ سنة تسع وَمِائَتَيْنِ، قال أَحْمَد بْن حنبل، وابْن مَعِين: (ثقة)، وكذلك قال مُحَمَّد بْن

(١) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (١/ ٧٠٧ ح ١٩٢٩، ح ١٩٣٠).
(٢) دلائل النبوة، للبيهقي (٦: ١٦٧).
(٣) الترغيب في الدعاء، لعبد الغني المقدسي (ص ١٠٥ ح٦٢).
(٤) المعجم الكبير، للطبراني (٩: ٣٠ ح٨٣١١).

سَعْد، والعجلي، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب الثقات، والذهبي، وابن حجر، وَقَال أَبُو حاتم: (صدوق، وكان يحيى بْن سَعِيد لا يرضاه)[1].

قلت: ثقةٌ فإن أكثر النّقّاد على توثيقه كما تقدّم.

●رَوْحٌ بن عبادة بن العلاء القيسي: أبو محمد البَصْرِيّ، مات سنة خمس ومئتين، قال يعقوب بن أبي شيبة: (كثير الحديث جدا، صدوقا)[2]، وَقَال ابن سعد: (ثقة إن شاء الله)[3]، وَقَال الدارمي عن يحيى بن معين: (ليس به بأس)[4]، وَقَال الدّوري عن يحيى: (صدوق)[5]، ووثقه العجلي وابن جبان وغيرهما[6]، وقال النسائي: (لَيْسَ بِالقَوِيِّ)[7]، وقال أبو حاتم: (صالح محله الصدق)[8]، وقال

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (١١/ ٢٨٢)، تاريخ ابن معين برواية الدوري، يحيى بن معين (ت: ٦٦)، الطبقات الكبرى، لابن سعد (٧/ ٢٩٦)، معرفة الثقات، العجلي (٢/ ١٢٩ ت ١٢١٦)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ١٥٩ ت ٨٧٧)، لابن حبان، (٨/ ٤٥١ ت ١٤٣٨١، تهذيب الكمال، للمزّي، (١٩/ ٤٦١ ت ٣٨٤٨)، لكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي (٢/ ١١ ت٣٧٢٧)، تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ص ٣٨٥ ت ٤٥٠٤).

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٩: ٣٨٥).

(٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٧: ٢٩٦).

(٤) تاريخ ابن معين برواية عثمان الدارمي، يحيى بن معين (ت ٣٣٢).

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ابن معين (٢: ١٦٨).

(٦) الثقات، العجلي (١/ ٣٦٥ ت٤٨٤)، الثقات، لابن حبّان (٨/ ٢٤٣ ت ١٣٢٣٦).

(٧) سير أعلام النبلاء، الذهبي (٩/ ٤٠٩).

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٤٩٨).

الخطيب البغدادي: (وكان ثقة)[1]، وقال الذهبي: (وَكَانَ مِنْ كِبَارِ المُحَدِّثِيْنَ)[2]، وقال ابن حجر: (ثقة فاضل له تصانيف)[3].

قلت: ثقة تُكلِّم فيه بلا حُجّة فإن أكثر النقّاد على توثيقه كما سبق.

●شُعْبَةُ بن الحجّاج: ابن الورد العتكي الأزدي، توفي بالبصرة فِي أول سنة ستين ومئة، أميرُ المؤمنينَ في الحديث، ثَبْت حجةٌ، حافظ متقن، ويخطئ في الأسماء قليلا[4].

●أَبو جَعْفَرٍ الْمَدِينِيّ[5]: عُمَير بن يزيد بْن عُمَير بْن حبيب الخطمي، نزيل البصرة، وثّقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، والطبراني، وذكره ابن حبّان في الثقات، والذهبي[6]، وَقَال عَبْد الرحمن بْن مهدي: (كان أَبُو جعفر وأبوه وجده قوما يتوارثون الصدق بعضهم عَنْ بعض)[7]، وقال ابن حجر: (صدوق)[8].

---

(١) تاريخ بغداد، البغدادي (٩/ ٣٨٥ ت ٤٤٥٦).

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٩/ ٤٠٣).

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص٢١١: ت ١٩٦٢)، وانظر: تهذيب الكمال، للمزّي (٩/ ٢٣٨ ت ١٩٣٠.

(٤) تهذيب الكمال، للمزّي (١٢/ ٤٧٩ ت ٢٧٣٩)، الكاشف، للذهبي (١: ٤٨٥ ت ٢٢٧٨)، تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٢٦٦ ت ٢٧٩٠).

(٥) تنبيه: جاء في بعض نُسخ جامع الترمذي نفي الترمذي أن يكون أبو جعفر هو الخطمي، ولكن الصحيح أنه الخطمي كما دلّت بعض طرق الحديث، ونصّ عليه النقّاد، وجاء في بعض نسخ الترمذي أنه الخطمي، وقد اعتمد المزّي إثبات أنّه الخطمي كما في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، (٧/ ٢٣٦)، قال ابن تيميّة: (وسائر العلماء قالوا هو أبو جعفر الخطمي، وهو الصواب). مجموع الفتاوى، لابن تيميّة، (١/ ٢٦٦).

(٦) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي، لابن معين (ص ٢٣٦ ت ٩١٩)، الجرح والتعديل ابن أبي حاتم (٦/ ٣٧٩ ت ٢٠٩٩)، المعجم الأوسط، للطبراني، (٨/ ١٥١)، الثقات، لابن حبّان (٧/ ٢٧٢ ت ١٠٠٢٨)، الثقات، العجلي، (٢/ ١٩٢ ت ١٤٣٨)، تهذيب الكمال، للمزّي (٢٢: ٣٩٣)، والكاشف، للذهبي (٢/ ٩٨ ت ٤٢٩٠)، وانظر: تهذيب الكمال، المزّي (٢٢/ ٣٩١ ت ٤٥٢٢).

(٧) تهذيب الكمال، المزيّ (٢٢/ ٣٩٣).

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٤٣٢ ت ٥١٩٠).

قلتُ: أبو جعفر ثقةٌ فإنّ أكثر النّقّاد على توثيقه.

• عُمَارَةَ بْنَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ: الأنْصارِيّ، ثقةٌ معروفٌ، قال النَّسَائي: (ثقة)، وَقَال ابن سعد: (كان ثقة قليل الحديث)، وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات[1].

• عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: ابن واهب بن العكيم الأنْصارِيّ الأوسي، صحابي شهير، عداده فِي أهل الكوفة[2].

٢. طريقِ حمّاد بن سلمةَ:

• مُؤَمَّلَ بن إسماعيل القرشي العدوي[3]: أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ البَصْرِيّ، مات سنة ست ومئتين، قال يحيى بْن مَعِين: (ثقة)[4]، وقال الدارقطني: (ثقة كثير الخطأ)[5]، وقال إسحاق بن راهويه: (حدثنا مؤمل بن إسماعيل ثقة)[6]، وقال محمد بن نصر المروزي: (المؤمل إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف ويثبت فيه لأنه كان سيئ الحفظ كثير الغلط)[7]، وَقَال أَبُو حاتم: (صدوق، شديد فِي السنة، كثير الخطأ)[8]، وقَال البُخارِيُّ: (منكر الحديث)[9]، وَقَال أَبُو عُبَيد الأجري:

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٥/ ٧١)، والثقات، لابن حبّان (٥/ ٢٤٠)، وتهذيب الكمال، للمزّي (٢١/ ٢٤١ت ٤١٨٢)؛ والكاشف، للذهبي (٢/ ٥٣ ت ٤٠٠٦)؛ وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٤٠٩ ت٤٨٤٤).

(٢) تهذيب الكمال، للمزّي (١٩/ ٣٥٨ ت ٣٨٠٥)، والكاشف، للذهبي (٢/ ٦ ت٣٦٩٠)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٣٨٣ ت٤٤٦٢)، وانظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير الجزري. (٣/ ٤٧٣ ت ٣٥٧١)، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (٤/ ٣٧١ ت٥٤٥١).

(٣) تهذيب الكمال، للمزّي (٢٩/ ١٧٦).

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ٣٧٤ ت ١٧٠٩).

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني. (١٠/ ٣٨١).

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) تهذيب الكمال، للمزّي (٢٩/ ١٧٨).

(سألت أبا داود عن مؤمل بن إسماعيل، فعظمه ورفع من شأنه إلا أنه يهم في الشيء)[1]، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب الثقات[2]، وَقَال ابن سعد: (ثِقَةٌ كَثِيرُ الْغَلَطِ)[3]، وَقَال الذهبي: (حافظ عالم يخطئ)[4]، وقال ابن حجر: (صدوق سيئ الحفظ)[5].

قلتُ: مؤمّلٌ صدوقٌ تُكلِّم في حفظه، وهو كما قال الحافظ ابن حجر.

•شِهَابٌ بن عباد العبدي[6]: أَبُو عُمَر الكوفي، مات سنة أربع وعشرين ومئتين[7]، قال العِجْلِيّ: (كوفي ثقة)[8]. وَقَال أَبُو حاتم: (وكان ثقةً مرْضيًّا)[9]، وَقَال عَبْد الرحمن بْن مُحَمَّد الجزري: (كان ثقة)[10]، ذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات"[11]، وقال ابن حجر: (ثقة)[12].

قلتُ: شهاب بن عبّاد ثقةٌ فإن النقّاد على توثيقه.

•حَبَّانُ بن هلال الباهلي: أَبُو حبيب البَصْرِيّ، مات بالبصرة في شهر رمضان سنة ست عشرة ومئتين[13]، وثّقه الأئمة[14]، وقال أَحْمَد بْن حنبل: (إليه

---

(١) المصدر السابق.
(٢) الثقات، لابن حبّان (٩/ ١٨٧ ت ١٥٩١٥).
(٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٥/ ٥٠١).
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، (٤/ ٢٢٨ ت٨٩٤٩).
(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٥٥٥ ت ٧٠٢٩).
(٦) تهذيب الكمال، للمزّي (١٢/ ٥٧٥ ت ٢٧٧٧).
(٧) المصدر السابق (١٢/ ٥٧٥).
(٨) الثقات، للعجلي (١/ ٤٦١ ت ٧٤٠).
(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٣٦٣ ت١٥٨٩).
(١٠) تهذيب الكمال، للمزّي (١٢/ ٥٧٥).
(١١) الثقات، لابن حبّان (٨/ ٣١٤ ت ١٣٦٣٢).
(١٢) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٢٦٩ ت ٢٨٢٦).
(١٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٧/ ٢٩٩).
(١٤) الثقات، للعجلي (١/ ٢٨٠ ت ٢٥٤)؛ الجامع، للترمذي (٢/ ١٧٢ ح٨١٥)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٢٩٧ ت ١٣٢٤)، والثقات، لابن حبّان (٨/ ٢١٤ ت١٣٠٦٣)، وتهذيب الكمال، للمزّي (٥: ٣٢٨ ت ١٠٦٤).

المنتهى فِي التثبت بالبصرة)[1]، وقال ابن سعد: (وَكَانَ ثِقَةً، ثَبْتًا، حُجَّةً)[2]، قلت: حبّان بن هلال ثقة، فقد وثّقه الأئمة، وهو مجمع على توثيقه.

●حمّاد بن سلمة: بن دينار البَصْرِيّ، أبو سلمة، مات سنة سبع وستين ومئة، قال يحيى بْن مَعِين: (ثقة)[3]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: (صحيح السماع، حسن اللقى، أدرك الناس، لم يتهم بلون من الألوان، ولم يلتبس بشيء، أحسن ملكة نفسه ولسانه، ولم يطلقه على أحد، ولا ذكر خلقا بسوء، فسلم حتى مات)[4]، وقال أحمد بن حنبل: (صالح)[5]، وقال العجلي: (ثِقَة رجل صَالح حسن الحَدِيث)[6].

وقال الباجي: (سُئِلَ النَّسَائِيّ عَن حَمَّاد بن سَلمَة فَقَالَ: لَا بَأْس بِهِ)[7]، وقال ابن سعد: (قَالُوا:" وَكَانَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ثِقَةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وَرُبَّمَا حَدَّثَ بِالْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ")[8]، وقال البيهقي: (وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمْرِهِ ، فَالْحُفَّاظُ لَا يَحْتَجُّونَ بِمَا يُخَالِفُ فِيهِ وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ خَاصَّةً وَأَمْثَالِهِ)[9]، قال الذهبي: (وكان ثقه، له أوهام)[10]، وقال ابن حجر: (أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة)[11].

---

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٢٩٧ ت ١٣٢٤).
(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٧/ ٢٩٩).
(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ١٤٠ ت ٦٢٣)، وانظر: تهذيب الكمال، للمزي (٧/ ٢٥٣ ت ١٤٨٢).
(٤) المصدر السابق، ٣: ١٤١.
(٥) المصدر السابق نفسه.
(٦) الثقات، للعجلي (١/ ٣١٩).
(٧) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامعَ الصحيح، للباجي (٢/ ٥٢٣).
(٨) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٧/ ٢٨٢).
(٩) السنن الكبرى، للبيهقي (٤/ ١٥٩).
(١٠) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٥٩٠ ت ٢٢٥١).
(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ١٧٨ ت ١٤٩٩).

قلت: كما تقدّم أن الحفّاظ اختلفوا في الحكم على حديث حمّاد بن سلمة على قولين: من وثّقه مطلقًا، ومنهم من وثّقه على التفصيل، والراجح عندي أنه ثقة لا بأس به، ولكن له بعض الأخطاء والأوهام التي تنزله عن درجة الإتقان.

- أبو جَعْفَرٍ الخَطْمِيّ: ثقةٌ، تقدّم.
- عُمَارَةَ بْنَ خُزَيْمَةَ: ثقةٌ معروفٌ، تقدّم.
- عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: صحابي شهير، تقدّم.

الفرع الثاني: دراسة إسناد الوجه الثاني:

١. طريق هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ:

- مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيُّ: البَصْرِيّ، مَاتَ فِي ربيع الآخر سنة مئتين[١]، قال يحيى بْن مَعِين: (صدوق، وليس بحجة)[٢]، وقال أَبُو أَحْمَد بْن عدي: (ولمعاذ بْن هِشَام، عَن قَتَادَة حديث كثير ولمعاذ عن غير أَبِيهِ أحاديث صالحة، وَهو ربما يغلط فِي الشيء بعد الشيء وأرجو أَنَّهُ صدوق)[٣]، وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب الثقات[٤]، قال الذهبي: (صدوق ليس بحجة)[٥]..وقال ابن حجر: (صدوق ربما وهم)[٦].

قلتُ: كما تقدّم من أقوال النّقّاد فإنّ معاذ بن هشام صدوق يهم، والله أعلم.

---

(١) تهذيب الكمال، المزّي (٢٨/ ١٣٩ ت ٦٠٣٨).

(٢) التاريخ برواية الدوري، ابن معين (٢/ ٥٧٢).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد ابن عديّ الجرجاني (٨/ ١٨٥).

(٤) الثقات، لابن حبّان (٩/ ١٧٦ ت ١٥٨٥٧).

(٥) الكاشف، للذهبي (٢/ ٢٧٤).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٥٣٦ ت ٦٧٤٢).

• هِشَامٌ بن أبي عبد الله الدَّسْتُوَائِيُّ[1]: أبو بكر البَصْرِيّ، مَاتَ سنة ثَلَاث أَو أَربع وَخمسين وَمِائَة[2]، قال علي ابن المديني: (علي ابن المديني: هشام الدستوائي ثبت)[3]، وقال العجلي: (ثِقَة ثَبت فِي الحَدِيث وَكَانَ أروى النَّاس عَن ثَلَاثَة عَن قَتَادَة وَحَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان وَيحيى بن أبي كثير كَانَ يَقُول بِالْقدرِ وَلم يكن يَدْعُو إِلَيْهِ)[4]، وقال ابن سعد: (وَكَانَ ثِقَةً ثَبْتًا فِي الْحَدِيثِ حُجَّةً، إِلَّا أَنَّهُ يُرْمَى بِالْقَدَرِ)[5]، وقال الذهبي: (أمير المؤمنين في الحديث)[6]، وقال ابن حجر: (ثقة ثبت وقد رمي بالقدر)[7].

قلت: كما تقدّم من أقوال النّقاد فإن هشام ثقة ثبتٌ وكان يقول بالقدر إلا أنه لم يكن داعيةً إليه.

• أَبو جَعْفَرٍ الخَطْميّ: ثقةٌ، تقدّم.

• أَبو أُمَامَةَ بْن سَهْلِ بْنِ حنيف: واسمه أسعد، ولد في حياة النَّبِيُّ ﷺ، وهو سمّاه. قال ابن سعد: (وَكَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ)، قيل لأبي حاتم: ثقة هو؟ قال: (لا يسأل عن مثله، هو أجل من ذلك)، وقال العجلي: (تابعي، ثقة)، وقال ابن حجر:

---

(١) تهذيب الكمال، للمزّي (٣٠/ ٢١٥ ت٦٥٨٢).
(٢) الثقات، لابن حبان (٧/ ٥٦٩ ت١١٥١٢).
(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ٦٠).
(٤) الثقات، للعجلي (٢/ ٣٣٠ ت ١٩٠٣).
(٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٧/ ٢٧٩).
(٦) الكاشف، للذهبي (٢/ ٣٣٧ ت ٥٩٦٩).
(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٥٧٣ ت ٧٢٩٩).

(معروف بكنيته معدود في الصحابة له رؤية ولم يسمع من النبي ﷺ)[1]. قلتُ: مخضرمٌ ثقةٌ.

- عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: صحابي شهير، تقدّم.

٢. طريق رَوحِ بْنُ الْقَاسِمِ:

- شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ الْحَبَطِيُّ: أبو سَعِيدٍ الْمَكِّيُّ[٢]، من صغار الثامنة مات سنة ست وثمانين[٣]، وثّقه عَلِيّ ابْن المدينّي وابن حبّان والطبراني، والدَّارَقُطْنِيُّ[٤]، وَقَال أبو زُرْعَة: (لا بأس به)، وَقَال أَبُو حاتم: (صالح الحديث لا بأس به)[٥]، وَقَال النَّسَائي: (ليس به بأس)[٦]، وَقَال أبو أحمد بْن عدي: (ولشبيب نسخة الزُّهْرِيّ عنده عَنْ يونس، عَنِ الزُّهْرِيّ أحاديث مستقيمة، وحدث عنه ابن وهب

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٥/ ٨٣)، الثقات، للعجلي (ص ٤٩٠ ت ١٨٩٨)، وتهذيب الكمال، للمزّي، (٢/ ٥٢٥ ت ٤٠٣)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٣٤٤ ت ١٣٠٦)، والكاشف، للذهبي (١/ ٢٤١ ت ٣٣٧)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص ١٠٤ ت ٤٠٢).

(٢) تهذيب الكمال، للمزّي (١٢/ ٣٦٠ ت ٢٦٩٠)، والمعجم الصغير، لأبي القاسم الطبراني. (١/ ٣٠٦).

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٢٦٣).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عديّ (٥/ ٤٧ ت ٨٩١)، والثقات، لابن حبّان (٨/ ٣١٠ ت ١٣٦١٤)، والمعجم الصغير، للطبراني (١/ ٣٠٦)، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، للدارقطني (ص ٢١٣).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٣٥٩ ت ١٥٧٢).

(٦) تهذيب الكمال، للمزّي (١٢/ ٣٦٠).

بأحاديث مناكير)[1]، وقال الذهبي: (صدوق)[2]، وقال ابن حجر: (لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب)[3].

قلت: الذي يظهر من حال شبيب بن سعيد أنه في منزلة الصدوق إلا فيما يرويه ابن وهب عنه فإنّه حدّث عنه بمناكير، كما بيّنه ابن عديّ.

• عَوْنُ بْنُ عُمَارَةَ العَبْدي[4]: أَبُو مُحَمَّد البَصْرِيّ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين[5]، قَال أَبُوحاتم: (أدركته ولم أكتب عَنْهُ، وكان منكر الحديث، ضعيف الحديث)[6]، وقال أَبُو زُرْعَة: (منكر الحديث)، وقَال البُخارِيُّ: (تعرف وتنكر)[7]، وَقَال أبو داود: (ضعيف)[8]، وَقَال أَبُو أَحْمَد بْن عدي: (ومع ضعفه يكتب حديثه)[9]، وذكره ابنُ حِبَّان: (كان صدوقا ممن كثير خطؤه حتى وجد في روايته المقلوبات ؛ فبطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات)[10]، وقال الساجي: (صدوق فيه غفلة يهم)[11]، وقال الذهبي: (ضعّفوه)[12]، وقال ابن حجر: (ضعيف)[13].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عديّ (٥/ ٤٩ ت ٨٩١).
(٢) الكاشف، للذهبي (١/ ٤٧٩ ت ٢٢٣٥).
(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٢٦٣ ت ٢٧٣٩).
(٤) تهذيب الكمال، للمزّي (٢٢/ ٤٦١ ت ٤٥٥٤).
(٥) المصدر السابق (٢٢/ ٤٦٣).
(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٣٨٨).
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عديّ (٧/ ١٠٢ت ١٥٤٧).
(٨) تهذيب الكمال، المزّي (٢٢/ ٤٦٣).
(٩) المصدر السابق.
(١٠) المجروحين، لابن حبّان (٢/ ١٩٧).
(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٨/ ١٧٣).
(١٢) الكاشف، للذهبي (٢/ ١٠٢ ت٤٣١٨).
(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٤٣٤ ت٥٢٢٤).

قلتُ: اختلف النّقاد في حاله ما بين الصدوق والضعيف كما تقدّم، والذي يظهر لي أنه ضعيفٌ لا يقبلُ حديثه إلا ما وافق الثقات فيه.

•رَوحُ بْنُ الْقَاسِمِ: التميمي العنبري، أبو غياث البَصْرِيّ، مات سنة إِحْدَى وَأَرْبَعين وَمِائَة[1]، وثّقه أَحْمَد بْن حنبل، وابْن مَعِين، وأبو زُرْعَة، وأبو حاتم[2]، وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: (وَكَانَ حَافِظًا متقنا)[3]، وَقَال النَّسَائي: (ليس به بأس)[4]، وقال الذهبي: (ثقة ثبت)[5]، وقال ابن حجر: (ثقة حافظ)[6] .

قلتُ: روح اتّفق النقّاد على توثيقه وأنه متقنٌ حافظ.

•أبو جَعْفَرٍ الخَطْميّ: ثقةٌ، تقدّم.

•أَبو أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ: مخضرمٌ ثقةٌ، تقدّم.

•عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: صحابي شهير، تقدّم.

المطلب الثالث: النظر في خلاف حديث توسّل الأعمى، والحكم عليه، وفيه فرعان:

الفرع الأول: النظر في الخلاف:

وبعد تخريج طرقُ حديث توسّل الأعمى بالنبي ﷺ، وبيان رواياته في المصادر الحديثيّة ومدار الحديث وأحوال الرُّواة عنه، يتبيّن أنّ الحديث قد اختُلف عليه في إسناده على وجهين:

---

(١) الثقات، لابن حبّان (٦/ ٣٠٥ ت ٧٨٣٩)، وتهذيب الكمال، للمزّي (٩/ ٢٥٢ ت ١٩٣٨).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٤٩٥ ت ٢٢٤٤)، التاريخ برواية الدوري، ابن معين (٢/ ١٦٩).

(٣) الثقات، لابن حبّان (٦/ ٣٠٥ ت ٧٨٣٩).

(٤) تهذيب الكمال، للمزّي (٩/ ٢٥٣).

(٥) الكاشف، للذهبي (١/ ٣٩٩ ت ١٥٩٧).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر (٢١١ ت ١٩٧٠).

الوجه الأوّل: رُوِيَ عن أبي جَعْفَرٍ الْمَدِينِيِّ، عن عُمَارَةَ بْنَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: الحديث.

وهذا الوجه رواه عن الخطمي اثنان من الثقات، ومنهم من هو أوثق وهو شعبةُ بن الحجّاج، والآخر حمّاد بن سلمة ورواته ثقات إلا مؤمّل فإنه صدوق، في حين روى الوجه الثاني اثنان من الثقات، أحدهما هشام الدَّستوائي، وهو وإن كان ثقةً إلا أنّ فيه من هو دونه في الإسناد، وهو الراوي عنه ابنه معاذ وهو صدوق.

والآخر طريقُ رَوحِ بنِ القَاسِمِ وإن كانَ ثقةً فإنّ في الطريق إليه أحمد ابن شبيب، عن أبيه، وشبيبٌ صدوقٌ، في حين نجد الطريق إلى شعبة في الوجه الأول ثقات؛ وبذلك يكون في الوجه الأول ثقاتٌ، ويكون الوجه الأول هو الراجح؛ لأحفظيّة شعبة، وثقة الرواة عنه، ويلتقي هذا بترجيح أبي زرعة حيثُ فقال: (الصَّحيحُ حديثُ شُعبة)[1]، وصححه الترمذي، وابن خزيمة، بينما رجّح ابن أبي حاتم الوجه الثاني فقال: (ورَوْحُ بنُ الْقَاسِم ثقةٌ يُجمَعُ حديثُهُ؛ فاتفاقُ الدَّسْتَوَائِيِّ ورَوْحِ بنِ الْقَاسِم يدلُّ عَلَى أنَّ روايتهما أصحُّ)[2]، ورجّحَ هذا الوجه الطبراني فقال: (وَالصَّوَابُ: حَدِيثُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ)[3]، ونقل عن عَلِيِّ بْنَ الْمَدِينِيِّ اختياره: (وَمَا أَرَى رَوْحَ بْنَ الْقَاسِمِ إِلَّا قَدْ حَفِظَهُ)[4]، وهذا الذي رجحه علي بن المديني وابن أبي حاتم يقتضي ثقة رواة الإسناد من دون رَوح بن القاسم، في حين أنّ الإسناد إليه فيه شبيبٌ الحَبطي، وهو صدوقٌ، وكذلك ترجيح ابن أبي حاتم برواية رَوحٍ معارضٌ بوجود ضعيفٌ في الطريق إلى رَوحٍ.

(١) العلل، للرازي (٥/ ٣٨٧ ت ٢٠٦٤).
(٢) المصدر السابق.
(٣) المعجم الصغير، للطبراني (١/ ٣٠٦).
(٤) الدعاء، الطبراني (ص ٣٢١ ح ١٠٥٢).

فيكون ترجيح أبي زرعة هو الصحيح – فيما يظهر – ويدلُّ عليه: أن حماد بن سلمة تابع شعبة كما تقدم[1].

وأمّا الطريق الذي رواه الطبراني في الوجه الثاني –روايةً عن شعبة – عن إدريس العطار عن عثمان بن عمر عن شعبة بن الحجاج عن أبي جعفر الخطمي عن أبي أُمامة عن عمّه عثمان بن حُنيف كما تقدّم. فإنّ هذا الوجه منكر، لتفرُّد العطار به، ومخالفته الطريقَ الصحيحة عن عثمان بن عمر. وإدريس قال عنه الدارقطني: (مَتْرُوك)[2].

الفرع الثاني: الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيحٌ، كما تقدّم في دراسة الإسناد والنظر في الخلاف.

وكما تقدّم في دراسة الإسناد فإنّ إسناد الوجه الأول من طريق شعبة عند أحمد وغيره من رواية عثمان بن عمر ورَوحٌ بن عبادة صحيح ورواته ثقاتٌ، وأمّا طريق حمّاد بن سلمة فإنه حسن الإسناد؛ رواته ثقات إلا مؤمّل بن إسماعيل صدوقٌ تُكلِّم في حفظه كما تقدّم.

إلا زيادة: (وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك) عند ابن أبي خيثمةَ كما نقلها ابن تيميّة، كما تقدّم في التخريج[3]، فهذه الزيادة تفرّد بها حمّاد بن سلمة عن بقيّة الرواة عن أبي جعفر الخطمي، وهو وإن كان ثقةً إلا أنّ له أوهامًا كما تقدّم في

(١) لهذا الحديث وجهٌ شاذٌ، وهو: ما رواه عَون بن عمارة عن روح بن القاسم عن محمد بن المنكدر عن جابر.

أخرجه الطبراني في الدعاء (٢/ ١٢٩٠)، والمعجم الصغير (١/ ٣٠٦)، من طريق الحسين بن إسحاق عن عونَ بن عمارة، وقال: (وَهِمَ عَون في هذا الحديث وهماً فاحشاً)، وعون ضَعْفُه ظاهرٌ، فتحميله الخطأ والاضطراب أولى من غيره.

(٢) سؤالات الحاكم النيسابوري، للدارقطني (ص ١٠٦ ت ٦٦).

(٣) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لابن تيمية الحراني (ص ٢١٣).

دراسة الإسناد، ولم يخرّجها أحد ممن روى الحديث من طريق حمّاد إلا ابن خيثمة، وعليه فإن هذه الزيادة لا تصحّ.

وأمّا إسناد الوجه الثاني فإنّ طريق هشام الدّستوائي حسن الإسناد؛ رواته ثقات إلا معاذ بن هشام؛ فإنّه صدوق يَهِم، وأمّا طريق رَوحٌ بن القاسم فإنّ إسناده ضعيف؛ لأنّ فيه عونٌ بن عمارة ضعيفٌ لا يُقبل حديثه إلا ما وافق الثقات، كما تقدّم.

وصححه الترمذي، وابن خزيمة، والحاكم، ووافقه الذهبي كما تقدّم، والشوكاني، ومن المعاصرين الشيخ الألباني، والشيخ مقبل الوادعي، رحمهم الله[1].

وذهب الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي - رحمه الله - إلى ضعف الحديث، حيثُ قال: (وذلك أنه تفرّد به أبو جعفر عن عمارة، وتفرّد به عمارة عن عثمان بن حنيف، وهو غريب في الأدعية النبوية، فلم يُعْرَف عن النبي ﷺ دعاءٌ يشبهه في التوسّل، على كثرة الأدعية المأثورة، وحِرْص النبي ﷺ على تعليم أصحابه)، إلى أن قال: (والحاصل أن العارف المنصف لا يطمئنّ قلبُه إلى الاحتجاج بهذا الحديث)[2].

وما ذهب إليه المعلمي من تضعيف الحديث لأجل التّفرّد فلا يُؤخذ به؛ لأنّ التّفرّد لا يُعلّ الحديث إلا إذا خُولف بأرجح منه، وهو لم يُوجد في طرق الحديث كما تقدّم.

---

(١) تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، للشوكاني (ص ٢١٢)، صحيح الجامع الصغير وزياداته، للألباني (ح ١٢٧٩)، والتوسل والوسيلة، لابن تيميّة (ص ٧٤)، الشفاعة، مقبل بن هادي الوادعي (ص ١٨٨، ١٩٠)، والصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (ح ٩٠٣).

(٢) آثار الشّيخ العَلّامَة عَبْد الرّحمن بْن يحْيَي المُعَلِّمِيّ اليَماني، اعتنى به: مجموعة من الباحثين (٤/ ٢٦٤- ٢٦٥).

الحكم على القصّة:

وأمّا قصّة اختلاف الرّجل إلى عثمان بن عفّان قبل الحديث التي أخرجها كلٌّ من: الطبراني في المعجم الصغير والبيهقي في دلائل النبوة والمقدسي في الترغيب بالدعاء كلّهم من طرق عن شبيب بن سعيد الحَبطي عن رَوحٍ، كما تقدّم في التخريج.

فقد تفرّد بهذه القصّة شيخ الطبراني طاهر بن عيسى بن قيرس، وهو أبو الحسين المِصْريُّ المؤدب، مجهول لا يُعرف بالعدالة، فتفرّد الطبراني بالرواية عنه، وقد ذكره الذهبي ولم يَذكره بجرح ولا تعديل[1]، وكذلك الراوي عن أبي سعيد المكّي وهو ابن وهب قد تقرّر من كلام ابن عديّ أن شبيب صدوق إلا فيما روى عنه ابن وهب فإنه روى عنه مناكير.

والقصة مدارها على شَبيب بن سَعيد وهو وإن كان صدوقًا له مناكير عن ابن وهبٍ خاصّة، فإنّه لم يخرّجها أحدُ ممن روى الحديث وتفرّد بها شَبيبُ بن سعيد؛ وعليه فإن هذه الزيادة لا تصحّ؛ فالحديث بدون القصّة صحيح، ومن الوجه الذي رُويت به القصّة معلولٌ، كما تقدّم في الدراسة.

(١) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٩٥٨ ت٢٣٠).

المبحث الثاني

دراسة حديث توسّل الأعمى بالنبي ﷺ وما يُستفاد منه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان المعاني اللغويّة للحديث ومدلولاته:

ورد في متن حديث عثمان بن حُنيف من الألفاظ ما يحتاج إلى بيان غريبه وتوضيح مراده، وأذكرها على حسب ترتيب ورودها في الحديث، وهي الآتي:

أولًا: قوله: (رَجُلًا ضَرِيرَ الْبَصَرِ): الضَّرِير؛ الْإِنْسَان الذَّاهِب الْبَصر، يُقَال: رجل ضَرِيرٌ البَصر، إذا ضَرَّ بِهِ ضَعْفُ الْبَصر، وَيُقَال: رجل ضَرِير، وَامْرَأَة ضَرِيرَة. والضَّرِيرُ: اسْم للمضَارَة، وَأَكْثر مَا يسْتَعْمل فِي الْغَيْرَة؛ يُقَال: مَا أَشَدَّ ضَرِيرَه عَلَيْهَا[1]، وفي لسان العرب: (وَرَجُلٌ ضَرِيرٌ بَيِّن الضَّرَارَةِ: ذَاهِبُ الْبَصَرِ، وَالْجَمْعُ أَضِرَّاءُ. يُقَالُ: رَجُلٌ ضَرِيرُ البصرِ)[2].

ثانيًا: قوله: (أَنْ يُعَافِيَنِي): أَيْ مِنْ ضَرَرِي فِي نَظَرِي[3]، والعافية من تعافي المريضُ: صحَّ، أي زال عنه مرضُه، وذهبت عِلَّتُه[4].

ثالثًا: قوله ﷺ : (وَإِنْ شِئْتَ أَخَّرْتُ ذَاكَ، فَهُوَ خَيْرٌ): يعني الصبر، وذلك بتأخير جزاء ضررك وعماك إلى الآخرة؛ أي: إن أردت الصبر على عماك

---

(١) تهذيب اللغة، للأزهري (١١/ ٣١٥).

(٢) لسان العرب، لابن منظور (٤/ ٤٨٣).

(٣) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري (١٠/ ٢٣).

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ)، (٢/ ١٥٢٣).

والرضا بقضاء الله عليك[1]، لأن الله عز وجل يقول في الحديث القدسي: (مَنْ أَذْهَبْتُ حَبِيبَتَيْهِ، فَصَبَرَ وَاحْتَسَبَ، لَمْ أَرْضَ لَهُ بِثَوَابٍ دُونَ الْجَنَّةِ)[2].

رابعًا: قوله: (فَيُحْسِنَ وُضُوءَهُ): باستكمال آدابه وسننه وأركانه[3].

خامسًا: قوله: (إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ) أي: اسْتَشْفَعْتُ بك، والخطاب للنبي ﷺ- ففي رواية بن مَاجَهْ: "يَا مُحَمَّدُ إِنِّي قَدْ تَوَجَّهْتُ بِكَ"[4].

سادسًا: قوله في الدعاء (اللهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ): أي اقبل شفاعته في حقي، واجعله شفيعًا لي فشفّعه[5]، والمعنى: اقبل دعاءه فيّ أن ترد عليَّ بصري.

قال ابن منظور: (والشَّفاعةُ: كَلَامُ الشَّفِيعِ لِلْمَلِكِ فِي حَاجَةٍ يسأَلُها لِغَيْرِهِ. وشَفَعَ إِليه: فِي مَعْنَى طَلَبَ إِليه. والشَّافِعُ: الطَّالِبُ لِغَيْرِهِ يَتَشَفَّعُ بِهِ إِلى الْمَطْلُوبِ. يُقَالُ: تَشَفَّعْتُ بِفُلَانٍ إِلى فُلَانٍ فَشَفَّعَني فِيهِ)[6].

وأمّا في قوله: (وَشَفِّعْنِي فِي نَفْسِي)، معناه: طلب أن يكون شفيعًا لنفسه مع دعاء النبي ﷺ، كما ذكره ابن تيميّة[7].

المطلب الثاني: المعنى الإجمالي للحديث، والأحكام المستفادة من رواياته:

علّم النبيّ ﷺ الرّجلَ ضريرَ البصر دعاءً يسأل الله به لقضاء حاجته في ردّ بصره، وقد أمره ﷺ أن يتوضّأ ويُحسن الوَضوء ويُصلي ركعتين، وفي هذا توجّه الرّغبة إلى الله في دعائه، وتوسّله بعمله الصالح، فإنّه إذا صحت نيته

(١) مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه، الأثيوبي (٨/ ٣٤٤).

(٢) أخرجه أحمد، المسند، ١٣: ٣٩ ح ٧٥٩٧، من حديث أبي هريرة ﷺ، وإسناده صحيح.

(٣) مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه، الأثيوبي (٨/ ٣٤٥).

(٤) تحفة الأحوذي، للمباركفوري (١٠/ ٢٤)، ورواية ابن ماجه في سنن ابن ماجه (ح١٣٨٥)، وتقدّم تخريجها في الوجه الأول من طريق شعبة، وإسنادها صحيح.

(٥) فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي (٢/ ١٣٤).

(٦) لسان العرب، لابن منظور (٨/ ١٨٤).

(٧) مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (١/ ٢٧٧)، وقد ذكر لها عدّة علل في عدم ثبوتها.

وقويت عزيمته جاءت شفاعة النبي ﷺ بعد ذلك، وقد ردّ الله بصرَه، كما تقدّم في روايات الحديث.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: (وإنَّمَا اخْتَارَ الدُّعَاءَ لِأَنَّهُ أَيْسَرُ الْأَمْرَيْنِ مَعَ إِمْكَانِ حُصُولِ الْآخَرِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَى مَنْعِ الْجَمْعِ، بَلْ فِيهِ مَا يُشْعِرُ بِأَنَّ هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَى مَنْعِ الْخُلُوِّ فِيهِ أَنَّ مَنْ خُيِّرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ فَاخْتَارَ الْمَفْضُولَ مِنْهُمَا لَا حَرَجَ عَلَيْهِ، عَلَى أَنْ يَحْتَمِلَ أَنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ ظَنَّ أَنَّ فِي عَوْدِ بَصَرِهِ إِلَيْهِ مَصَالِحَ دِينِيَّةً يَفُوقُ ثَوَابُهَا ثَوَابَ الصَّبْرِ)(١).

قال علي القارئ معقبًا على ابن حجر: (عَلَى هَذِهِ لِلضَّرَرِ، لِأَنَّهُ كَيْفَ يَظُنُّ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وَيُؤَيِّدُ مَا قُلْنَا مَا ذَكَرَهُ الطِّيبِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- حَيْثُ قَالَ: أَسْنَدَ النَّبِيُّ ﷺ الدُّعَاءَ إِلَى نَفْسِهِ، وَكَذَا طَلَبَ الرَّجُلُ أَنْ يَدْعُوَ هُوَ - ﷺ، ثُمَّ أَمَرَهُ ﷺ أَنْ يَدْعُوَ هُوَ، أَيِ الرَّجُلُ كَأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَرْضَ مِنْهُ اخْتِيَارَهُ الدُّعَاءَ لَمَّا قَالَ: الصَّبْرُ خَيْرٌ لَكَ، لَكِنْ فِي جَعْلِهِ شَفِيعًا لَهُ وَوَسِيلَةً فِي اسْتِجَابَةِ الدُّعَاءِ مَا يُفْهَمُ أَنَّهُ ﷺ شَرِيكٌ فِيهِ)(٢).

وَفِي الحَدِيث دَلِيل على جَوَاز التوسل برَسُول الله ﷺ إِلَى الله عز وَجل مَعَ اعْتِقَاد أَن الْفَاعِل هُوَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَأَنه الْمُعْطِي الْمَانِع مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لم يَشَأْ لم يكن(٣).

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي القاري (٥: ١٧٣٠). ولم أقف على كلام ابن حجر في شيءٍ من كتبه.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين، للشوكاني (ص ٢١٢).

وحديث توسّل الأعمى إنما يدور حول التوسّل بدعائه ﷺ، لا علاقة له بالتوسّل بالذات، وقَالَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّوَسُّلُ إِلَى الله تعالى إلا بالنبي ﷺ إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ فِيهِ[١].

وممّا يُلاحظ أنّ الأعمى أتى للنّبيّ ﷺ وطلب منه حاجته، ولم يسأله بغيابه ﷺ؛ لذلك فإنّ هذه القصّة لا تنطبق إلا لمن حضر عند النبي ﷺ وطلب منه الدعاء، وقد أصرّ الرّجل في طلبه، فعلّمه النبي ﷺ أن يقدّم عملًا صالحًا بين يديّ الدّعوة، فأمره أن يتوضأ فيدعو بدعاءٍ علّمه رسول الله ﷺ إياه فقال: (اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ، وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ، فَتَقْضِي لِي، اللهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ)، ومفهوم هذا الدّعاء: إنّي أتوجّه بك إلى ربّي، وإنّما الطلب من الله، قال ابن تيميّة: (فسألَ اللهَ أن يَقْبلَ شفاعة رسوله فيه، وهو دعاؤه)[٢].

المطلب الثالث: دلالة روايات الحديث في التعامل مع التّوسل بالنبي ﷺ:

يدور موضوع هذا الحديث حول مسألة التّوسّل والتقرّب إلى الله، فإنّه من المتقرر في الكتاب والسنّة مشروعية التّوسّل، وذلك بأنْ يتوسّل العبد في دعاء الله بأن يقرن في دعائه ما يكون سببًا في قبول دعائه، ولا بدّ للسبب أن يدلّ عليه نصٌّ شرعي من الكتاب أو السّنّة؛ لأنّ الدعاء عبادة، والعبادة موقوفةٌ على مجيء الشّرع، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وقال النبي ﷺ: (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ

(١) تحفة الأحوذي، للمباركفوري (١٠/ ٢٥).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (١/ ٢٦٦).

مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ)[١]، ولا بد من نصٍّ لإثباتِ أي قولٍ أو فعل أنّه عبادة شرعها الله؛ فإنّ "العبادات مبناها على الشرع والاتباع، لا على الهوى والابتداع"[٢]؛ وعليه فإنّ ما يأتي من خلافٍ في أمر التّوسّل هو خلافٌ في الأصول لا في الفروع.

قال ابن تيمية: (وَالْوَسِيلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نَبْتَغِيَهَا إلَيْهِ هِيَ التَّقَرُّبُ إلَى اللَّهِ بِطَاعَتِهِ وَهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَا أَمَرَنَا اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ. وَهَذِهِ الْوَسِيلَةُ لَا طَرِيقَ لَنَا إلَيْهَا إلَّا بِاتِّبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْإِيمَانِ بِهِ وَطَاعَتِهِ وَهَذَا التَّوَسُّلُ بِهِ فَرْضٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ)[٣].

ولا خلاف بين العلماء في جواز التّوسّل بالنبيّ ﷺ في حياته، بمعنى طلب الدّعاء في حياته، فقد كان الصّحابة يسألون النبي ﷺ الدعاء كما دلّهم القرآن الكريم على ذلك بقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [سورة النساء: ٦٤].

وحديث الرجل الأعمى يُبيّن حال الصحابة في زمن النبي ﷺ أنهم يطلبون منه ﷺ مباشرة أن يدعو لهم ربه، فإنّهم كانوا يتوسّلون إلى الله سبحانه بدعاء النبي ﷺ.

إنما الخلاف في كيفيّة التّوسل، بين غالٍ وجافٍ، ومتّبعٍ، وقد استدلّ بحديث توسّل الأعمى – حديث الدراسة – بجواز التّوسّل بالنبي ﷺ بعد مماته، قال المباركفوري: (وحديث الأعمى هو العمدة في الاستدلال عند المجوزين؛ لأن غيره

---

(١) أخرجه البخاري، في صحيحه (ح٢٦٩٧)، ومسلم في صحيحه (ح ١٧١٨ – ١٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٢/ ٢٤٢).

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (١/ ٢٤٧).

من الأحاديث إما أن يكون ضعيفًا لا يصلح للاستدلال.. أو أنه دليل على المجوزين لا لهم)[1].

وسأتناول في هذا المطلب المسألة التي يدور عليها حديث توسّل الأعمى وما تدل عليه من خلال رواياته.

مسألة: مشروعيّة التّوسّل بالنبيّ ﷺ بعد وفاته، مثل قول: (اللهم إني أسألك بجاه نبيك، أو أسألك بنبيّك، أو أسألك بحقّ نبيّك)، وهل التّوسل بذات النبي ﷺ أم بدعائه؟

يدلّ الحديث على أن الأعمى جاء بنفسه إلى النبيّ ﷺ وطلب منه أن يدعو له؛ لعلمه أنّ دعاءه أرجى أن يُقبل عند الله سبحانه، فأرشده النبي ﷺ إلى ما هو خيرٌ من طلب حاجته في ردّ بصره، وهو الصبر، ثم لما رأى منه ﷺ رغبته في رد بصره في الدنيا علّمه أن يدعو بدعاءٍ ويتوسّل إلى الله بعملٍ صالحٍ ويحسن عمله.

وفي هذا دِلالةٌ على أنّ التّوسل إنما يكون بدعاء النبي ﷺ، فإنّ الأعمى أصرّ وطلب منه الدعاء بقوله: (ادع)، كما تقدّم في الحديث.

وقد وجّهه النبي ﷺ إلى التّوسل المشروع بالعمل الصالح ودعاء الله كما يُشير إلى قوله سبحانه: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [سورة المائدة: ٣٥]، فإنّه ﷺ قد شغلَ الأعمى الذي طلب الدعاء بأعمال صالحة تقرّبه إلى الله وتشفع له.

وممّا ورد في الدعاء: (اللهم شفّعه فيّ)، يعني: اقبل دعائه ﷺ في ردّ بصري، وكذلك في بعض روايات الحديث جاء في الدعاء: (وشفّعني فيه)، يعني: دعائي في قبول شفاعته ﷺ، وقد عدّه العلماء من ضمن معجزاته ﷺ

---

(١) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المباركفوري (٨/ ٢٦٦).

ودعائه المستجاب[1]، وذكره البيهقي في دلائل النبوة كما تقدّم في تخريج الحديث، ومن ذلك يتأكّد أن توسّل الأعمى إنما بدعائه ﷺ، لا بذاته.

وأمّا ما يُستدل به على جواز التّوسّل بالنبي ﷺ بعد موته بقصة اختلاف الرّجل على عثمان بن عفّان؛ فإنّه قد تقدّم ضعف هذه القصّة وعدم ثبوتها، فلا يصحّ الاستدلال بها أصلًا.

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيميّة (١/ ٢٦٦).

الخاتمة

أحمد الله على إتمام بحث تخريج ودراسة حديث توسّل الأعمى بالنبي ﷺ، وأحسبُ أني سرتُ فيه بدراسةٍ علميّة موضوعيّة جامعًا لطرقه في المصادر الحديثيّة ودراسة لأحوال رواته متقيّدًا بقواعد المحدثين، بلا كتمان ولا حذفٍ، وفي ختام البحث أسجّل ما وصلتُ إليه من نتائج، من أهمّها:

- روى عُثمان بن حُنيف ﷺ حديثَ توسّل الأعمى بالنبي ﷺ، وأخرجه الأئمة في مصادرهم الحديثيّة، منها: مسند أحمد، وجامع الترمذي، وسنن النسائي الكبرى، وغيرها.
- اخُتلف في إسناد حديث توسّل الأعمى علىَ المدار أبي جعفر الخطمي على وجهين، وذلك بإبدال راوٍ بآخر، والراجح روايَته للحديث عن عمارة بنَ خُزيمةَ يحدّث عن عثمان بن حُنيف عنه به؛ لأحفظيّة شعبة بن الحجاج عن المدار في هذا الوجه، وثقة الرُّواة عنه، ومتابعة حمّادُ بن سلمة لشعبة، وإليه ذهب أبو زرعة الرازي.
- حديث توسّل الأعمى بالنبي ﷺ ثابتٌ وصحيح بدون ذكر القصّة وذلك من الوجه الراجح فقط، وقد صححه الترمذي، وابن خزيمة، والحاكم، ووافقه الذهبي، وغيرهم، فإنّ قصة اختلاف الرّجل على عثمان بن عفّان لم تثبت؛ لأنّ مدارها على شبيب بن سعيد، وهو وإن كان صدوقًا له مناكير، إلا أنه لم يروها غيره من رواة الحديث.
- حديث توسّل الأعمى بالنبيّ ﷺ يدور حول التّوسّل بدعائه ﷺ، لا علاقة له بالتّوسّل بذات النبي ﷺ، كما دلّت على ذلك روايات الحديث، وقد سبق التوسّل بالدعاء التقرّب بالعمل الصالح من وضوءٍ وصلاةٍ.

والله تعالى أعلم،،

ثبتُ المصادر والمراجع

١. آثار الشّيخ العَلاّمَة عَبْد الرّحمن بْن يحْيَي المُعَلِّمِيّ، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، اعتنى به: عَلِي بْن مُحَمَّد العِمْرَان، ط١، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ١٤٣٤ هـ.

٢. أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني، ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٥هـ.

٤. تاريخ ابن معين برواية الدوري، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٥. تاريخ ابن معين برواية عثمان الدارمي، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد البغدادي (ت ٢٣٣هـ). ""، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، ط١، دمشق: دار المأمون للتراث.

٦. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، ط١، تونس: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م.

٧. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، طبع تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، ط دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، بدون تاريخ.

٨. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٩. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٠. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، أبو الحجاج المزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١١. تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، ط١، بيروت: دار القلم، ١٩٨٤م.

١٢. الترغيب في الدعاء، عبد الغني الحنبلي، تقي الدين المقدسي (ت ٦٠٠هـ)، تحقيق فواز أحمد زمرلي، بيروت: دار ابن حزم، ط ١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.

١٣. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق د. أبو لبابة حسين، ط١، الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

١٤. تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، أبو الحسن علي بن عمر ابن أحمد الدارقطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق خليل بن محمد الغربي،

ط ١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

١٥. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط٢، المملكة العربية السعوديّة: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

١٦. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، تحقيق محمد عوامة، ط ١، سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.

١٧. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، باعتناء إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، ط ١، بيرت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

١٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، ط ١، بيرت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٩. تهذيب اللغة، الأزهري، محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.

٢٠. الثّقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، أبو حاتم البُستي، (ت ٣٥٤هـ)، ط١، الهند: دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.

٢١. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط١، بيروت: دار هجر للطباعة والنشر، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٢. الجامع الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨ م.

٢٣. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، ط ١، جدة: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

٢٤. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي التميمي، الحنظلي (ت ٣٢٧هـ)، بيروت: دار الفكر، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

٢٥. الدعاء، سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٣ هـ.

٢٦. دلائل النبوة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٧. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، ط١، بيروت: مؤسسة الرّسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

٢٨. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط ٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٩. السنن، ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣ هـ)، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه د. بشار عوّاد معروف، ط ١، بيروت: دار الجيل، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٣٠. سؤالات الحاكم النيسابوري، ، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣١. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٣٢. شرح سنن ابن ماجه المسمى «مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه والقول المكتفى على سنن المصطفى، محمد الأمين بن عبد الله الأثيوبي، مراجعة لجنة من العلماء برئاسة: الأستاذ الدكتور هاشم محمد علي حسين مهدي، ط١، المملكة العربية السعودية: دار المنهاج، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.

٣٣. الشفاعة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢ هـ)، ط٣، صَنعاء - اليمن: دَارُ الآثَار للنشر وَالتوزيع، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٣٤. صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، ط١، بيروت: المكتب الإسلامي.

٣٥. الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢ هـ)، ط٤، صنعاء، اليمن: دار الآثار، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.

٣٦. الصحيح المسند، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة النيسابوري (ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط١، بيروت: المكتب الإسلامي.

٣٧. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس. ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٦٨ م.

٣٨. العلل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي التميمي، الحنظلي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميّد، ط١، الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٣٩. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٤٠. عمل اليوم والليلة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ.

٤١. الفتاوى الكبرى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٤٢. فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، مصر: المكتبة التجارية الكبرى.

٤٣. قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، الحراني، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق د. ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط١، عجمان: مكتبة الفرقان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١هـ.

٤٤. القاموس المحيط، جد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٨، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٤٥. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، ط١، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٤٦. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عديّ، أبو أحمد الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

٤٧. لسان العرب، ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل (ت ٧١١هـ)، ط ٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ.

٤٨. المجروحين من المحدثين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط١، الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع،١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٤٩. مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، بدون، المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٥٠. مختار الصحاح، زين الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد، ط٥، بيروت: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٥١. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بالمباركفوري الرحماني (ت ١٤١٤هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء -، ط٣، بنارس الهند: الجامعة السلفية، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.

٥٢. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن علي بن (سلطان) محمد القاري (ت ١٠١٤هـ)، ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٥٣. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيّع، الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.

٥٤. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١ هـ)، ترقيم وتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (د. ط، بيروت: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، توزيع دار الكتب العليمة، د. ت).

٥٥. المسند، أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.

٥٦. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط١، القاهر: دار الحرمين، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

٥٧. معجم الصحابة، ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن مرزوق بن واثق البغدادي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، ط ١، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٨ هـ.

٥٨. المعجم الصغير، سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق محمد شكور، ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥٩. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط ٢، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.

٦٠. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ)، وفريق عمل، ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٦١. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله الكوفي العجلي (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط١، السعوديّة: مكتبة الدار، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

٦٢. معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط١، الرياض: دار الوطن للنشر، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٦٣. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت ٧٥١ هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن حسن بن قائد، ط١، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٣٢ هـ.

٦٤. المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد الكَشّي (ت ٢٤٩هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، محمود محمد خليل، ط١، القاهرة: مكتبة السنة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٦٥. الموسوعة الفقهية، مجموعة مؤلفين، ط١، دولة الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، من ١٤٠٤ – ١٤٢٧ هـ.

٦٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، ط١، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.

* * *